برشلونة – الاجتماع المشترك: اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الداعمة للأسماء العامة
الأحد، الموافق 21 أكتوبر 2018 – من الساعة 15:45 إلى الساعة 16:45 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا
اجتماع ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية اسمحوا لي أن أدعو مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى اللجنة. ونرحب بالجميع في الاجتماع الثنائي المنعقد بين اللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وهذا هو اجتماعنا الدوري في ICANN، ويسرني تواجدكم معنا. وسأتوجه إلى غيسلان دي سالينس باعتباره نقطة الاتصال للمنظمة الداعمة للأسماء العامة، بيد أنني أود أن أرحب أولاً بهيذر ودونا ورفيق ويولف وأي عضو آخر من أعضاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة المتواجدون في القاعة. الكلمة إليك يا غيسلان.

غيسلان دي سالينس: شكرًا جزيلاً منال. لدينا دونا ورفيق وهيذر والرئيس ونواب الرئيس على التوالي. وأرحب بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة ويولف [غير مسموع] في اللجنة الاستشارية الحكومية، وتغمرنا السعادة بوجودكم معنا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك بين اللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمة الداعمة للأسماء العامة.

وبالنسبة للوافدين الجدد في اللجنة الاستشارية الحكومية الذين لا يعرفون المنظمة الداعمة للأسماء العامة، فهي واحدة من أهم الكيانات في ICANN، وهي تأتي بعد مجلس إدارة ICANN بالطبع. غير أنها مسؤولة عن وضع سياسات [غير مسموع] ولدينا، بالطبع، الكثير من المصالح المشتركة في النقطة محل النقاش.

يمكنني الخوض في جدول الأعمال الخاص بهم اليوم لمعرفة ما إذا كان لدينا تعليقات في جدول الأعمال، أو يمكننا اعتماده بخلاف ذلك. ولدينا ثلاث نقاط في جدول الأعمال اليوم. وسنبدأ تناول آخر نقطة. فقد كان هناك تغير طفيف في جدول الأعمال. وسنبدأ بعمليات وضع السياسات. وتدور عملية وضع السياسات 3.0 حول التحسين المتزايد لتلك العمليات للتأكد من شموليتها، حتى يكون بإمكان المنظمة الداعمة للأسماء العامة التحدث قليلاً عن ذلك، وإنني على يقين أن لدينا بعض التعليقات من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية كذلك.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

النقطة الأولى تتمحور حول التحدث عن الآليات التصحيحية لحماية الحقوق ووصول المنظمات الحكومية الدولية للحقوق التصحيحية. وبالفعل، ناقشنا ذلك بالأمس على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي النهاية، إذا كان لدينا وقت، سنتحدث عن القانون العام لحماية البيانات ونظام WHOIS كذلك. فهل هناك أي تعليقات بخصوص جدول الأعمال؟ لا أرى أي تعليقات. لذا اسمحوا لي أن أقول أنه جرى اعتماده. حسنًا. وقبل المضي قدمًا في جدول الأعمال، ربما سأعطي الفرصة لهيذر ودونا ورفيق ويولف للإدلاء ببعض التصريحات.

هيذر فورست: شكرًا لك غيسلان. معكم هيذر فورست. أتفهم أن هناك أكثر من 100 عضو جديد في المنظمة الداعمة للأسماء العامة - من اللجنة الاستشارية الحكومية، معذرة، الذين انضموا خلال هذا العام، وأرحب بشدة بالوافدين الجدد منكم في بيئة ICANN. ونحن سعداء بوجودنا هنا معكم. وتلك سمة مألوفة في اجتماع ICANN العام، أن تلتقي المنظمة الداعمة للأسماء العامة باللجنة الاستشارية الحكومية، وأرجو أن تسامحوني للتحدث مع منال ثم يولف على نحو وجيز للتوضيح فيما يتعلق بجدول الأعمال. وإننا تلقينا مؤخرًا الخطاب الذي عُرض منذ ساعة و45 دقيقة، والذي تم إرساله إلينا فيما يتعلق بعملية وضع السياسات الخاصة بالحقوق التصحيحية، وشعرنا بالقلق لأنه، بالنظر إلى الحاجة الماسّة المعبر عنها في ذلك الخطاب، في لحظة كنا نفكر في أن نبدأ بالمقدمة الخاصة بعملية وضع السياسات، ولم نرغب في الإساءة إلى أحد بالبدء بهذا البند إذا كان البند رقم 2 هو أكثر ما يشغل الأذهان. وبالتالي، أحدثنا تغييرًا في اللحظة الأخيرة لترتيب جدول الأعمال. وبعد نقاش سريع مع منال، أعتقد أنه من المفيد أن نبدأ بالمقدمة، نظرًا لأن ذلك يعني أن الموضوعين الآخرين ظهرا أكثر منطقية. وأتفهم رغبتكم الشديدة في أن يكون ترتيب جدول الأعمال على ما كان عليه في الأصل.

وبذلك، فإنني سأقدم زملائي هنا في الجدول، دونا أوستن ورفيق داماك ويولف هلسينكس، حيث يعمل يولف مسؤول اتصال مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية وطلبنا منه الأخذ بزمام مناقشة المقدمة الأساسية لأعلى مستوى لماهية المنظمة الداعمة للأسماء العامة أو عملية وضع السياسات وكيفية عملها. وأعتقد أن هذا الفهم سيساعدنا في البندين التاليين.

قبل أن أنتقل إلى يولف، سأتحقق مع رفيق ودونا على نحو وجيز لنرى إذا كان هناك أي شيء تودوا ذكره ابتداءً. لا شيء. ممتاز. الكلمة لك يولف.

يولف هلسينكس: شكرًا لكِ هيذر. وشكرًا للحضور للسماح لنا بأن نكون هنا. هل لدينا العرض التقديمي الذي أرسلته؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أرى إيماءً في الخلف، بالتالي إنه يكون موجودًا.

يولف هلسينكس: حسنًا. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً.

يولف هلسينكس: في الوقت الذي ننتظر فيه بدء العرض التقديمي، اسمحوا لي أن أبدأ الحديث فعليًا، وقد يأتي العرض بعد ذلك. نعم، نحن المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ونحن المسؤولون عن وضع السياسات المتعلقة بنطاقات المستوى الأعلى العام. ونحن المعنيون بعملية الوضع، وهذا كل ما نفعله، ولسنا إحدى منظمات الضغط الخاصة بقطاع النطاقات، وهو شيء سمعته، أو أننا لا نمثل أي مصالح محددة، ونحن هنا لوضع السياسات من خلال استخدام العملية الموجودة لهذا الغرض ونحن المعنيون بهذه العملية. وسيكون من المفيد الآن تناول العرض التقديمي، لأنني لا يمكنني المضي قدمًا بدونه أكثر من ذلك.

هل يمكن أن تروا كم المدة التي سيستغرقها حتى يصل؟ لا، حسنًا. الأمر يبدو مبشرًا. نعم. شكرًا جزيلاً. حسنًا. الشريحة التالية من فضلك. معظم الشرائح الموجودة في هذا العرض التقديمي كانت مخفية في العرض التقديمي الخاص بي، بطريقة ما، لم تظهر البنود المخفية. فهل يمكن أن

نمضي قدمًا حتى أقول توقف؟ لأنني لن أستخدم سوى بعض الشرائح المحددة من ذلك. توقف. شكرًا جزيلاً.

يوضح ذلك المجلس، ولكن [غير مسموع] سنمضي قدمًا على الفور. إذن، الشريحة التالية من فضلك. نعم. تلك واحدة يمكن أن نستخدمها لفترة من الوقت. ويوضح ذلك هيكل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة وتلك المنظمة بأكملها فعليًا، مما يُظهر أننا لدينا هاتين الهيئتين داخل المنظمة، حيث تمثل هيئة الأطراف المتعاقدة السجلات وأمناء السجلات، ومن ثم لدينا هيئة الأطراف غير المتعاقدة التي لديها، مرة أخرى، جزأين؛ الدوائر التجارية، وهي الأعمال التجارية، والملكيات الفكرية، ومقدمي خدمات الإنترنت. والدوائر غير التجارية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. شكرًا لك، الشريحة التالية. توقف. نعم.

وهذا هو المخطط الأفعواني الشهير أو عملية وضع السياسات. ولن أتناول العملية برمتها، فكما ترون، هناك الكثير من الخطوات الموجودة في ذلك، ولكن هذا مخطط أفعواني تأملون أن تكونوا على دراية به جميعًا، لأننا نعرفه جيدًا الآن. أما النقطة المهمة في المخطط الأفعواني هذا هي طرح نقاط متعددة منه في فترة التعليق العام، حيث يمكن لأي شخص التعليق على ما يجري، سواء في المرحلة الأوّلية، أو عندما نضع معًا وثيقة المشكلة، عندما يكون لدينا تقرير أوّلي وقبل صدور النتيجة النهائية يوجد دائمًا فترة تعليق عام للسماح لكل شخص في المجتمع بتقديم إسهامات. الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا. يمكننا تجاوز هذه أيضًا. الشريحة التالية من فضلك. حسنًا. هذه هي الشريحة - ما نجده بالفعل هو سياسة التوافق في الآراء، وهذا أمر بالغ الأهمية لأنه التزام تعاقدي بين ICANN وأمناء السجلات والسجلات. ويعني ذلك "أن الصلاحية التي تمارسها ICANN عليهم هي مسألة تعاقدية حقيقية من خلال تحديد سياسة التوافق في الآراء حيث يجب أن يلتزم بها أمناء السجلات والسجلات." ومن الواضح للغاية ما يمكن أن ترتبط به هذه السياسات، وما يجب أن تقوم به سياسة الإجماع هذه معها. الشريحة التالية من فضلك. وهذا مصطلح قد تصادفونه كثيرًا على الأرجح، وهو سياسات طارئة إلزامية، وهو ما يحدد الأشياء التي يمكن لمؤسسة ICANN فرضها من الناحية التعاقدية على أمناء السجلات والسجلات، ونوع الأشياء التي تمتلك ICANN صلاحية وضع السياسات الخاصة بها. الشريحة التالية من فضلك.

يمكن لأي شخص أن يشارك بشكلٍ طبيعي، فالأمر يختلف قليلاً من عملية وضع سياسات إلى أخرى، ولكن عادةً ما يمكن لأي شخص المشاركة في أعمال عملية وضع السياسات. وهناك بعض الحالات الخاصة، وأكثرها شهرةً بالطبع هي عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، وهي عملية لها قواعد خاصة جدًا، لأنها تتبع تمامًا قواعدها الخاصة. ولكن مع عمليات PGP، يمكن لأي شخص الانضمام باعتباره عضوًا أو مراقبًا ويمكنه الالتحاق في منتصف العملية إذا كان يرغب في ذلك. وكنا نأمل في أن يلحقوا بما كان يحدث من قبل حتى لا نعيد صياغة نفس الحجج الجديدة مرة أخرى، ويحدث الكثير من الأعمال بين الاجتماعات. ويتم إنجاز معظم العمل عبر البريد الإلكتروني أو المؤتمرات الهاتفية، ويتم إجراء كل ذلك عن بُعد، وهو جزء صغير جدًا من الأعمال التي تحدث في الواقع في هذه الاجتماعات. الشريحة التالية من فضلك.

في هذه المرحلة، هل ترغب هيذر في التحدث عن عملية وضع السياسات 3؟

هيذر فورست: شكرًا لك، يولف. هيذر فورست. يسرني للغاية تقديم المشروع الذي نطلق عليه عملية وضع السياسات 3.0. ويشير رقم 3.0 إلى أن ذلك استعراض ثالث من قبل مجتمع المنظمة الداعمة للأسماء العامة لعملية وضع السياسات، فالعملية تتسم بالديناميكية والتطور. ولدينا مجموعة من القواعد والإجراءات المكتوبة الداخلية في المنظمة الداعمة للأسماء العامة وإجراءات تشغيل المنظمة وجزء من إجراءات التشغيل هذه هو ما يسمى إرشادات مجموعة العمل. وتحدد هذه الوثائق معًا كيفية عمل عملية وضع السياسات وكيفية بدءها والوثائق التي تحدث تباعًا، وما إلى ذلك.

هناك موضوعات في الوثائق غير واضحة كليًا. ويوجد جوانب في هذه الوثائق لا تراعي تمامًا حقيقة أن مجتمع ICANN أصبح أكبر، وأن المشاركين أضحوا أكثر عددًا وأكثر نشاطًا ومشاركة، كما يوجد جوانب في تلك الوثائق لا تتطرق إلى نوع هذه الأمور العملية جدًا التي نعتقد أننا يمكن أن نقوم بها لتحسين عملية وضع السياسات من خلال جعلها أكثر كفاءة وفعالية وشفافية وأكثر قابلية للمساءلة.

لذا، فقد بدأنا في يناير من هذا العام 2018 مناقشة داخل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة وهي الهيئة الرسمية التي تدير وضع السياسة داخل المنظمة، وبدأنا المناقشة بالقول، "كيف يمكننا القيام بالأمور بشكل أفضل؟ فلقد سمعنا على مدار السنين في اجتماعات ICANN وبعيدًا عن

تعليقات اجتماعات ICANN من داخل مجتمعنا وفي الأروقة هنا من مجتمعات أخرى، كما تعلمون، أن هذا ليس الأفضل، ويمكن للمنظمة الداعمة للأسماء العامة تحسين القيام بذلك. واسمحوا لي أن أدوّن كل هذه الأفكار، وما يمكن تحسينه." وبشكلٍ عام، كان لدينا خمسة مجالات عمل كنا نظن أننا نستطيع القيام بشيء ما بشأنها عن طريق التحسينات. ديناميكيات مجموعة العمل، وكيفية عمل مجموعة العمل - وفريق العمل معًا، وكيفية الوصول إلى التوافق في الآراء، وكيفية تسيير الأعمال بطريقة جماعية وتعاونية.

قيادة مجموعة العمل، وماهية الدور الذي يؤديه رؤساء عملية وضع السياسات والرؤساء المشاركون والأدوار القيادية التي يتولونها في تسهيل عمل تلك المجموعة للوصول إلى التوافق في الآراء، وماهية التحديات التي يواجهها القادة في ضوء حقيقة أن مجموعات العمل قد أصبحت أكبر بكثير. ولدينا مجموعات عمل مكونة من عدة مئات من الأشخاص الآن، حيث كانت مجموعات العمل أصغر كثيرًا قبل خمس أو عشر سنوات. وبالتالي، نشهد تأثيرًا كبيرًا في الحجم. فكيف يتدبر القادة أمر هذا الحجم؟

مع حدوث تعقيد بالموضوع المعني بزيادة المشاركين داخل ICANN وتطوير مؤسستنا مع مرور الوقت، أصبحت سياساتنا أكثر تعقيدًا. ويتسع خط الأساس الخاص بعمل السياسة، ويتسع كذلك أثر سياسة واحدة في سياسات أخرى، ويكون له تأثيرات في عملنا.

بناء التوافق في الآراء. وفي ضوء كل هذه التحديات التي حددناها، كيف نصل إلى تحديد التوافق في الآراء في هذه البيئة الجديدة؟

وفي النهاية، يتولى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة إدارة عملية وضع السياسات. تنص المادة 11 من اللوائح الداخلية لمؤسسة ICANN تحديدًا على أن مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هو المسؤول عن جميع عمليات وضع السياسات فيما يتعلق بنطاق gTLD الجديد وفيما يتعلق بنطاقات المستوى الأعلى العامة. وهي .com ونطاقات المستوى الأعلى TLD الرائدة ونطاقات المستوى الأعلى TLD الجديدة، كنتيجةٍ لبرنامج gTLD الجديدة لعام 2012. وهو أكثر من 1,000 نطاق من نطاقات المستوى الأعلى. ويضطلع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، على وجه الخصوص، بمهمة وضع السياسة التي تصبح التزامات تعاقدية، كما حدد يولف هذه الفكرة الخاصة بسياسة التوافق في الآراء. كيف يمكننا أن نكيّف دور المجلس، وهل نحتاج إلى تكييف دور المجلس لإدارة كل هذه التحديات التي حددناها؟

كان هذا المشروع مستمرًا طوال السنة، وحالفنا الحظ لوجود وقت طويل مع المجتمع في بورتوريكو في اجتماع ICANN61، على مدى عدة ساعات جمعت المجتمع معًا وأعلن أن هذا هو التفكير الأوّلي بشأن ذلك، فيُرجي المساهمة. فما الذي فاتنا؟ ما الذي يمكننا فعله بشكل أفضل؟ ما المسائل المذكورة في القائمة ويجب ألا تكون مذكورة؟" شارك العديد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في هذه الجلسة وحالفنا الحظ بالحصول على هذه الإسهامات وكذلك من المنظمات الداعمة/اللجان الاستشارية الأخرى. وتحولت تلك التعليقات التي تلقيناها بعد ذلك إلى بعض التوصيات الأوّلية التي ناقشتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة الآن لعدة أشهر.

لقد وضعنا قائمة تضم 17 توصية يتم فيها الاتفاق على 14 توصية على نطاق واسع داخل مجتمع المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وسيتم النظر في الأمر من قبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الأربعاء في اجتماعه المنعقد. وهي المفصّلة فقط في هذه المرحلة بالشروط عالية المستوى، والمبادئ الموضوعة حول توضيح الدور، على سبيل المثال قادة عملية وضع السياسات، وكيفية استكشاف نماذج مختلفة للتمثيل مع عملية وضع السياسات، وما إلى ذلك. ولم نتخذ أي قرارات، فنحن ببساطة نضع بعض المبادئ لنذكر أننا، "نورد بعض الأشياء التي نرغب في التحدث عنها بمزيدٍ من التفصيل في مرحلة التنفيذ."

في يوم الأربعاء، إذا اتفقنا على تلك المبادئ والتحسينات عالية المستوى، التي ستكون بداية مشروع أوسع إلى -- الخطوة التالية في المشروع لإحداث بعض التغيير، وبعض التحسن في عملية وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وأعتقد أنها ستكون تغييرات متزايدة. ولن تكون مزلزلة في البداية. وسنأخذ، مرةً أخرى، المزيد من التعليقات من عمليات وضع السياسات الموجودة لدينا، من عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، ونتعلم مما نقوم به الآن، ونرى ما يمكننا فعله للقيام به على أفضل وجه. وذلك هو مشروع عملية وضع السياسات 3.0.

يولف هلسينكس: شكرًا لكِ هيذر. إذا كان بالإمكان الحصول على الشريحة التالية. والشريحة التالية. شكرًا جزيلاً. ما أود الانتهاء منه هو طرق تشجيع المشاركة مع المنظمات الداعمة/اللجان الاستشارية، لذلك لدينا مسؤولو اتصال من اللجان الاستشارية من غير المنظمات الداعمة ومن المنظمة الداعمة

للأسماء العامة إلى منظمات أخرى. وأنا هنا أيضًا، على سبيل المثال، أعمل كمسؤول اتصال للجنة الاستشارية الحكومية. ونحاول فعلاً تشجيع الإسهامات والمشاركة في عملية وضع السياسات، ولكن بشكلٍ خاص للجنة الاستشارية الحكومية، ولدينا عملية مشاركة مبكرة تتضمن آلية سريعة يمكننا من خلالها البدء فعليًا -- بعملية، ويمكننا أن ننظر إلى الآثار التي قد تهم اللجنة الاستشارية الحكومية.

أود أن أنهي كلامي بالإشارة إلى أنه، لسوء الحظ، في اليومين الأخيرين، كان لدي هذه المشكلة القديمة حيث يجب أن أكون موجودًا في ثلاثة أو أربعة أماكن في نفس الوقت طوال الوقت، وقد شاركت للأسف في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات وفي اجتماعات المنظمة الداعمة للأسماء العامة فقط. ولكن من اليوم فصاعدًا، سأقضي معظم وقتي في هذا الاجتماع قدر الإمكان، هنا في قاعتكم. تعالوا وتحدثوا إليّ، فيسعدني كثيرًا مناقشة كل هذه المسائل معكم، وأنا هنا للإجابة عن أسئلة عملية وضع السياسات التي قد تساوركم. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي ساليس: حسنًا. شكرًا جزيلاً، هيذر ويولف، على ما قدمتموه من ملف PowerPoint وعرض تقديمي ثري بالمعلومات، حتى بالنسبة للوافدين الجدد. وأود أن أسأل إذا كان هناك أي شخص في قاعة اللجنة الاستشارية الحكومية لديه أي أسئلة لهيذر ويولف والآخرين بشأن عملية وضع السياسات 3.0. أرى ممثل إيران وسويسرا يطلبان الكلمة. تفضل ممثل إيران.

كافوس أراستيه: نشكر المنظمة الداعمة للأسماء العامة على الحضور وقضاء بعض الوقت معنا. أولاً وقبل كل شيء، أطلب من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية الموقر في المستقبل تخصيص المزيد من الوقت للاجتماع مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية. فالمنظمة الداعمة للأسماء العامة هي الهيكل الأكثر تعقيدًا في ICANN. وهناك مجموعة متنوعة من المصالح، هيئتان، وأصحاب مصلحة تجاريين وغير تجاريين وأطراف متعاقدة وغير متعاقدة، وما إلى ذلك، ومئات الخبراء وكبار الخبراء، معظمهم قانونيون، مدعومون من قبل أشخاص آخرين ولديهم الوقت الكافي والمزيد من الوقت للقيام بأي شيء.

وحسبما ذكرت في الصباح، هذا هو السبب وراء وضع ورقة أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة بعد كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية، تعليقًا على مشورة اللجنة، حيث لا يمكننا القيام بذلك على الإطلاق لأي عملية من عمليات وضع السياسات. فليس لدينا الإمكانية لذلك. أما أنتم فلديكم ذلك. شكرًا جزيلاً لكم. الله أنقذك ثم المال والتجاريون و(غير مسموع – 19:45).

والآن، سأنتقل إلى النقطة الرئيسية التي أواجهها منذ 2013. بناء التوافق في الآراء. إذا كانت هناك مسائل تتعلق بالسياسة العامة وهي السلطة الحصرية للجنة الاستشارية الحكومية وعندما يشاركوا في استعدادات عملية وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة، بوقتٍ محدود متاح لها، كنت واحدًا ممن وضعوها، وعندما تصل إلى توافق الآراء، يجانبنا التوفيق دائمًا، لأننا لسنا كثيري العدد كالآخرين. وتكون الاجتماعات بين حوالي 20-25 حتى 50. أما الحد الأقصى لعدد المشاركين من اللجنة الاستشارية الحكومية هو 3 إلى 5، ومن بين هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 3 إلى 5، يتحدث اثنان أو ثلاثة فقط ويلتزم الباقون الصمت. لذا يمكنكم تصور أننا دائمًا ما يجانبنا التوفيق في بناء التوافق في الآراء. وهذا الأمر غير صحيح. ويجب عليكم تعديل عملية بناء التوافق في الآراء المتعلقة بمسائل السياسة العامة ولا تحسبون بالفرد، ولا تضعونا كأقلية، أو حتى الأقلية القوية أو الأقلية البسيطة، وما إلى ذلك. وتحلّوا بقليل من العطاء معنا وتعاملوا معنا على نحو لائق.

أستطيع أن أعطيكم مثالاً واحدًا على الوصول غير المتكافئ. أنتم لديكم عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات. وستة مقاعد من بين تسعة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة، 29 عضوًا. إذًا فالغالبية الساحقة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وبالرغم من أن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات تخضع لإدارة المنظمة الداعمة للأسماء العامة، غير أن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات المرتبطة بالقانون العام لحماية البيانات لا تتبع فقط المنظمة. وتشارك الحكومة مشاركة كبيرة، على الرغم من أن بعض الأشخاص لا يوافقون على ذلك. لكن ما فعلتموه، هو أنكم أعطيتم ستة مقاعد لأصحاب المصلحة غير التجاريين وثلاثة مقاعد للجنة الاستشارية الحكومية. لماذا؟ أين تكمن الصعوبة؟ لماذا يجب أن نعامل على هذا النحو؟ أنا لا أتحدث عن الآخرين، إنني أتحدث عن اللجنة الاستشارية الحكومية. لماذا لديهم ستة مقاعد؟ ومن بين هذه المقاعد الستة، حتى مع الثلاثة الذين لدينا، في بعض الأحيان إذا تناولتم نقطة معينة، فإن بعضكم يأتي، "لا، لا، لا ليس لديكم الحق في القيام بذلك بعد الآن." ودائمًا يُغض الطرف عنّا من خلال تعليقات الأشخاص الذين لديهم المزيد من المقاعد.

في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، يتحدث أربعة أعضاء من أصحاب المصلحة غير التجاريين. وشخص أو شخصان من اللجنة الاستشارية الحكومية. ونحن أقلية في هذه المناقشات، حتى في توزيع المقاعد. وأثرت هذه النقطة مع رئيسنا الموقر الذي قال إنه يبذل قصارى جهده غير أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة لم توافق. وفي مجموعة تنسيق عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA، لدينا وضع متساوٍ، خمسة من اللجنة الاستشارية الحكومية وخمسة من الآخرين، ولدينا 30 مقعدًا. ولكن هنا، ليس لدينا ذلك بكل أسف. وهذا الأمر غير صحيح.

ونأتي الآن إلى التوافق في الآراء، ونرجو عدم حساب الأفراد، بل قوموا بحساب عدد الموضوعات، فلن نلج مسألة لا تكون سياسة عامة. افعلوا ما يحلو لكم. ولكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة، لا نوافق على ذلك، فأنتم تحسبون عدد الأفراد. وهذا ما يكون دائمًا، حساب الأفراد ثم القول، "معذرة أنتم أقلية، قدّم لأقليتك بيانًا." وهذا لا يحل المشكلة. فإما أن تستمعوا إلينا أو لا. فإذا لم تستمعوا إلينا، فهذه مسألة أخرى، لكن إذا رغبتم في الاستماع، فسنبذل قصارى جهدنا.

يُرجى إعادة النظر بجدية، على مستوى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، بالقول بأنه "فيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة بالسياسة العامة، يجب تعديل ترتيبات أو معايير بناء التوافق في الآراء بهدف السماح للحكومة، وفقًا للائحة الداخلية التي لديها، وهي لائحة صارمة ولديها سلطة حصرية على السياسة العامة، ولديها صوت كافٍ غير أنها لا يُهيمن دائمًا عليها لكونها أقلية." وهذه مسألة مهمة للغاية. أما المسألة الأخرى فهي أنكم تتميزون بالسرعة والكثرة، ولديكم العديد من الاجتماعات، وليس بمقدورنا التعامل مع ذلك. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: أشكرك جزيل الشكر، ممثل إيران، على هذه المداخلة. وقبل أن نسمح لمنال وهيذر بالرد، قد أعطي الكلمة لجورج ومن ثم يمكننا الحصول على رد المجموعة. تفضل يا جورج.

ممثل سويسرا: شكرًا جزيلاً. شكرًا جزيلاً لك غيسلان. مرحبًا وطاب مساؤكم. شكرًا على حضوركم إلى هذا الاجتماع التقليدي المنعقد بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء

العامة. وفي مسألة عملية وضع السياسات 3.0، أردت فقط أن أشارككم شعور أنني عندما شاهدت 17 تعليقًا على الأقل، اعتقدت أنها قصدت التوجه الصحيح. وأرغب بمعرفة التوصيات الثلاث التي لا يتم دعمها بشكلٍ واسع داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وآمل ألا تكون واحدة من التوصيات التالية التي أعتقد أنها مفيدة للغاية، وهذه في الغالب توصية أيضًا تتعلق بكيفية تكوين مجموعات عمل عملية وضع السياسات، وأعتقد أن هذه التوصية ستشجع على تحسين المساءلة والكفاءة والشفافية، وكذلك المنظور الحقيقي على مستوى المجتمع داخل عمليات وضع السياسة وأيضًا مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية الأفضل والأكثر استنارة مع عمليات وضع السياسات.

مع القراءة التي أجريتها لتلك التوصية لمتابعة نمط مساءلة مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN، قد يعني التكوين دون إخلال، باستثناء الأعضاء، المشاركين كما فعلنا في مساءلة مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN. وفي الواقع، أعتقد أن هذه التوصية في الحقيقة شرط مسبق لكثير من التحديات الأخرى التي يتم التعامل معها ولاحظتموها بأنفسكم، وجودة المناقشة وبناء التوافق في الآراء، لأن هذا يسمح بالفعل لرؤساء مجموعة العمل برؤية وتقييم مستوى الدعم الفعلي لمواقع معينة في المجتمع الأوسع، وهو ما يتماشى قليلاً مع ما قاله كافوس، وهو نهج أكثر نوعية أيضًا، بدلاً من نهج المناصب المحاسبية الذي قد يتم استخدامه بشكلٍ صريح أو ضمني أحيانًا.

للعودة إلى السؤال، آمل ألا يكون ذلك واحدًا من الأمور ذات الصعوبة التي لا يكتنفها الدعم. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي ساللينس: شكرًا جزيلاً لك جورج. هل ترغبان في قول شيء، هيذر ومنال؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أعتقد بكل تأكيد أن الأسئلة موجّهة أكثر إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لذا سأعطي الكلمة لهيذر.

هيذر فورست: شكرًا جزيلاً لكم. سأتناول الأسئلة غير مرتبة -- وجورج، شكرًا جزيلاً على تعليقاتك. وسيسعدكم أن تسمعوا أن التوصية التي حددتموها غير مدرجة في قائمة المفقود في الدعم الرئيسي. وأود أن أقول إنه يجب أن أكون حذرة في تحديد ما أعنيه بالدعم الرئيسي. وما أعنيه هو أن التعليقات التي وردت من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر تُبين ببساطة أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتنقيح الصيغة في توصية معينة، وأنه لم يكن هناك اتفاق كامل حول كيفية التعبير عن شيء ما، وأنه قد يكون اتضح مفهوم أساسي، لكن كيف كان ذلك يخدم عملية وضع السياسات، وبالتالي لا أود أن أخلق انطباعًا بأن شيئًا ما في الدعم به معنى أكثر مما هو موجود.

وبالنسبة لجورج، فهو على دراية بالوثيقة، وبالنسبة للآخرين، أود أن أتابع كتابيًا إذا كان هناك مزيدًا من التفاصيل، ولكن أعتقد أن التوصيات 7 و8 و10 سيتم إيقافها في الوقت الحالي ويُرجع إليها في وقت لاحق. وفيما يتعلق بتفاصيل تلك التوصيات، أود أن أرجع إليكم في هذا الشأن، ولكن يمكنني أن أقول أن التوصية التي حددها جورج، حيث حددتم التوصية الثانية، كما أعتقد، لم تكن جزءًا من تلك المجموعة.

بالنسبة للتعليق، مرةً أخرى، ربما تكون هذه أخبار جيدة، أي التعليق الذي قدمه ممثل إيران. وفي الحقيقة، لا تُعد عملية تحديد التوافق في الآراء شيئًا يُقترح تغييره في تأدية عملية وضع السياسات 3.0، والسبب في ذلك هو: أن إجراءات تشغيل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة من خلال إرشادات مجموعة العمل تنص صراحةً على أن التوافق في الآراء لا يعتبر ممارسة رقمية، ولا تنتوي المنظمة الداعمة للأسماء العامة تغيير ذلك بأي طريقةٍ كانت. ويتمثل الجهد في بناء التوافق في الآراء ولدينا قواعد لكيفية التوصل إلى هذا التوافق، مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى غير الأرقام.

لدى رئيس أو قائد مجموعة معينة تعليمات تفصيلية للغاية حول السعي للعثور على مفهوم المجموعة والتأكد من الحصول على وجهات النظر، وهذا يُعد أمرًا بالغ الصعوبة على نحو لا يمكن إنكاره مع زيادة أعداد عملية وضع السياسات في الحجم. وأصبح لكل شخص لديه فرصة امتلاك صوت تحديًا ويوضح جزئيًا النموذج المختلف لعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات. ونتناول بسعادة بالغة التعليقات التي تلقيناها هنا في الداخل، لا سيما فيما يتعلق بعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، ويمكننا مناقشة ذلك معهم والميسر الذي يعمل مع هذه المجموعة، وسنتأكد من أنه يتلقى هذه التعليقات المحددة فيما يتعلق بعملية وضع السياسات. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لكِ هيذر، هل يوجد أي طلبات أخرى للحديث بشأن عملية وضع السياسات 3.0؟ السيد المحترم الجالس هناك؟ تفضل ميشيل.

ميشيل نيلون: شكرًا لك غيسلان. معكم ميشيل لدواعي التسجيل. سأتناول نقطتين فقط. وعلى النحو الذي تحاول هيذر توضيحه، تم جمع الآراء العامة من أعضاء مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة والمجتمع الأوسع حول كيفية تحسين عملية وضع السياسات، وهي مجرد محاولة لتنقيح الصيغة في تلك التوصيات قبل أن نصوت عليها للشروع في التنفيذ. أما الأفكار التي دعمنا بها إجراء بعض التغييرات فكانت مجرد مسألة لمباحثة الصيغة بطريقة توصلنا إلى ما كنا نبحث عنه بالمقارنة بشيء لم نكن نبحث عنه.

بيد أنه فيما يتعلق ببعض التعليقات التي أدلى بها ممثل إيران، تبدو فكرة أن نحظى بالتوافق في الآراء لي غريبة بعض الشيء، وليس في الحقيقة كيفية التوصل إلى هذا التوافق، بل هو الرابح الذي يأخذ جميع السيناريوهات من هذا النوع. وتكمن الفكرة وراء نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في أننا جميعًا نعاني بشكلٍ متساوٍ، وأننا نتوصل إلى حلول وسط في النهاية، ونعمل بشكلٍ ما على الرغم من أنه قد يكون شاقًّا في بعض الأحيان، ولكنه ليس حالة من حالات الربح. وإذا كنتم تتناولون ذلك من حيث الربح أو الخسارة، فلست متأكدًا من أنكم تضطلعون بنفس الدور تمامًا مثل أي شخص آخر. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لك ميشيل على ذلك. أعتقد أن العنصر الذي يشكل أهمية من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية هو التأكد من أن عمليات وضع السياسات وعمليات GNMSO شاملة بأكبر قدرٍ ممكن، وأن أصوات أصحاب المصلحة مسموعة، بما في ذلك الحكومات إن أمكن على قدم مساواة للتحدث، وهو ما يعني ما لدينا كمجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN على سبيل المثال، لذلك أعتقد أننا نتحرك أيضًا في هذا الاتجاه. هل هناك المزيد من الطلبات للتحدث بشأن مسألة عملية وضع السياسات؟ أرى أن ممثل إيران يريد الرد. تفضل ممثل إيران.

كافوس أراستيه: شكرًا جزيلاً. لدى سؤال خاص مرتبط بعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات. أولاً، هل يوجد ميثاق لذلك. لقد قرأت ذلك عدة مرات. وأتساءل من أنه بالرغم من أن عملية وضع السياسات تخضع للسلطة الحصرية وإدارة المنظمة الداعمة للأسماء العامة، إلا أن الموقف المرتبط بالقانون العام لحماية البيانات لم يكن فقط تابعًا للمنظمة بل الآخرون أيضًا، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بالأشياء الأخرى، وجرى اعتبارنا بشكلٍ صريح أو ضمني منظمة عضو، فلماذا لم يتم استشارتنا فيما يتعلق بالميثاق؟ وهذه هي النقطة الأولى.

أما الثانية، فهي أنه يُذكر في الميثاق أنه يتوقع من الفريق القيام بالتعديل، الذي يعني بالإنجليزية التغيير والإضافة والحذف. وتتم الآن إعادة كتابة عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، وإعادة كتابة التفاصيل المواصفات المؤقتة. وأعدت ICANN المواصفات المؤقتة استنادًا إلى القانون العام لحماية البيانات، وأنتم تعنون أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة على نحو صحيح، ولستم أنتم، من قال بالتعديل والتغيير والحذف. وليس إعادة الكتابة. فقد بدأنا إعادة كتابة كل شيء من البداية.

دعونا نبقي الأمر بعيدًا ونتحدث عن الغرض. ما هو غرض ICANN وما غرض أمين السجل وما غرض السجل وما غرض الطرف الثالث؟ وهل لديهم جميع توجيهات الاكتتاب أو يعدونها أو يخططون لها؟ وهل لدينا وقت لإنهاء كل شيء قبل نهاية الفترة التي يتعين علينا فيها استبدال شيء ما بالمواصفات المؤقتة بشكلٍ نهائي أو أننا في النهاية قد لا يكون لدينا الوقت لإنهاء ذلك ومثلما يقول الفرنسيون [شخص يتحدث بالفرنسية] يتم على وجه السرعة، القيام به بشكلٍ سيء وتقديم شيء ما، وبعد ذلك لدينا في اللجنة الاستشارية الحكومية صعوبة. فهل هناك أي اقتراحات لإجراء ذلك، حيث إننا لا نتوقع إعادة كتابة كل شيء من البداية، وإعادة صياغة كل شيء والخوض في كل شيء.

رئيس المنظمة الداعمة للأسماء العامة الموقر، أمضينا أمس أربع ساعات ونصف لصياغة ثلاثة أسطر، أربع ساعات ونصف، في أحد أهداف ICANN، وكان هناك أحد الدوائر أو أصحاب المصلحة المشاركين الذين يضغطون من أجل الحصول على شيء بغية الوصول، وتحتاج ICANN إلى وضع السياسة، وفي النهاية رفضها الجميع، ولكنهم أتوا مرات عديدة، ولكن لماذا ذلك؟ ألم يكن هناك أي تعليمات؟

بالإضافة إلى ذلك، فهمت أن الفريق يعمل الآن على نوع من الوساطات. وذلك شيء جديد في ICANN. فلماذا نحتاج إلى وسطاء؟ إن الوسطاء يقولون "نعم، نحن نأتي إلى هنا للمساعدة في التفاوض." فهل تعذر علينا التفاوض مع بعضنا بعضًا؟ ولماذا نحتاج إلى هؤلاء الوسطاء الخارجيين؟ وفي البداية يقول الوسطاء إن لديهم قليل من المعرفة عن هذه العملية وفي النهاية يتولون إدارة كل شيء، وما إلى ذلك. وبالتالي، أصبح الأمر ملتبسًا عليّ، ولذلك أطلب إجالة النظر في العملية ورؤية ما إذا كان هناك حاجة إلى مشورة إضافية تُقدّم للفريق من أجل معرفة كيفية المضي قدمًا.

وأخيرًا، يقيموا اجتماعات مرتين أسبوعيًا، ويستغرق كل اجتماع ساعتين. وذكرنا عدّة مرات أن الاجتماع الذي يستغرق ساعتين يبعث على الضجر. أما آخر 30 دقيقة غير كافية بالمرة. فالجميع ينتابه التعب، وطلبنا منهم التقليل من الوقت ولكن لم يصغَ إلينا أحد.

وأخيرًا هذا الأمر لا يخضع لكم، سيادة رئيس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، إنه يخص ICANN، المتعلق بالمجلس. وكان هناك اجتماع منعقد في بلد ما يمثل حظرًا عامًا على المشاركين في بعض الدول الأخرى. ويجب ألا يكون هناك أي اجتماع آخر لعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات في أي بلد لديه حظر عام على تأشيرة الدخول لأي بلد أخرى. ويجب أن تكون الاجتماعات مفتوحة لكل المشاركين، وإننا لا نتدخل في عملية التأشيرة، ولكن مهما كان هناك حظر عام، فإننا لا نوافق على ذلك بتاتًا. ويجب ألا يُعقد الاجتماع في هذا البلد، وكان هناك اجتماع حُرمت من المشاركة فيه. وعندما شاركت عن بُعد، جلس أحد الأشخاص على المنصة وقال، "سيد أراستيه، لا يمكنك التحدث لأنك تحدثت هذا الصباح، وليس لك أن تتحدث مرةً أخرى." لماذا؟ لقد حُرمت من المشاركة بشخصي، ولم يُسمح لي بالتحدث أيضًا. ماذا يعني هذا؟ أرجو أن تُظهروا لنا بعض الود. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لك ممثل إيران. تبقى لدينا 15 دقيقة فقط للخوض في بقية جدول الأعمال. بالتالي سأطلب من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة تقديم إجابة مختصرة أو ملخص عن عملية وضع السياسات 3.0 وبعد ذلك سنخوض في النقاط الأخرى من جدول الأعمال.

هيذر فورست: شكرًا لك غيسلان. كان هناك عدد من النقاط التي أثيرت هناك وأعتقد أنه إذا عدنا إلى جدول أعمالنا، فإننا نتحدث الآن عن التدخل الأخير فيما يتعلق بالقانون العام لحماية البيانات وعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات أكثر مما نتحدث عن عملية وضع السياسات 3.0. وأعتقد أننا ننتقل بفعالية إلى هذا البند من جدول الأعمال. وهناك عدد من الأسئلة التي تم طرحها. وأحد هذه الأسئلة المطروحة هو ما يتعلق بميثاق عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات ولماذا لم تُستشار اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بهذا الميثاق؟

لدى اللوائح الداخلية بمؤسسة ICANN أحكامًا خاصة في ذلك بشأن عملية وضع السياسات المعجّلة. وهي محددة في الملحق أ1 من اللوائح الداخلية لمؤسسة ICANN، عملية وضع السياسات المعجّلة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة، وما تذكره تحديدًا، وأرجو أخذه في الاعتبار، أنها المرة الأولى التي تستهل فيها المنظمة الداعمة للأسماء العامة عملية وضع سياسات معجّلة. وكنا ندرك جيدًا أن نكون شديدي الانتباه للعملية التي يتعين علينا اتباعها، ولم نرغب في الانصراف عن متطلباتنا المذكورة.

إنها تنص في القسم 3 من هذه المادة من اللوائح الداخلية، على أنه يجوز للمجلس، أي مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، الشروع في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات فقط من خلال تصويت المجلس، أي مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ويمضي في وصف المتطلبات الرسمية لمجلس المنظمة لبدء عملية وضع السياسات وعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، بما في ذلك تشكيل الميثاق. واتّبعنا اللوائح الداخلية للخطاب والمتطلبات التي قُدّمت لنا، لذا فإن أي تعليقات أو شواغل حول كيفية كتابة اللوائح يمكن تناولها غير أنها تكون الحالة التي كنّا فيها شديدي الوعي بمراقبة تلك المتطلبات والتأكد من اتباعها.

فيما يتعلق بعملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، مرةً أخرى، أعتقد أن هذه التعليقات يمكن أن نعيدها إلى فريق قيادة هذه العملية. وفي الواقع، فإن رفيق أحد أعضاء فريق قيادة عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات فيما يتعلق بمسائل التأشيرة والجدولة، وهذا بالتأكيد أمر يمكننا العمل عليه.

وبالنسبة لاستغراق الأمر أربع ساعات لكتابة سطرين، أود أن أذكّر المجموعة، وأفعل ذلك وأنا متردد بعض الشيء لأننا لا نرغب في كثير من الأحيان في ربط جهدين معًا، ولكن في الواقع، لدى عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات فعليًا نشاط سابق في المنظمة الداعمة للأسماء

العامة، وهي عملية وضع السياسات الخاصة بخدمات دليل التسجيل، وهي أيضًا جهد نوشك على إنهائه يوم الأربعاء، أو ننظر في إنهاءه. واستمرت عملية وضع السياسات الخاصة بخدمات دليل التسجيل لعدة سنوات وتمكنت فقط من اجتياز جزء من أعمالها، وعنيت جميع الأسئلة التي تم تناولها فعلاً بالغرض.

كانت هذه المناقشات بشأن الغرض تحدث في المنظمة الداعمة للأسماء العامة بموجب ميثاق رسمي لعدة سنوات، وهي تأخذ فقط مذاقًا وسياقًا مختلفًا. وأود أن أقول إلى مدى -- وألتمس منكم المسامحة، ولكن عملت عملية وضع السياسات الخاصة بخدمات دليل التسجيل لسنوات بشأن أسئلة الغرض. وإذا توصلنا إلى اتفاق خلال أربع ساعات، فإنني أقول إننا قمنا بعمل أفضل بكثير مما قمنا به في الماضي، لقد حققنا تحسنًا كبيرًا.

والحقيقة هي أن هذه مسائل مثيرة للجدل للغاية وتنعكس العديد من الاهتمامات التي يتم تمثيلها في هذه المناقشات في الصعوبة في الحوار، ويظهر ذلك في الصعوبة والوقت المستغرق في الجمع بين المواقف المتباينة للغاية، لذا أقترح ألا يتوقع أحد منا في المنظمة الداعمة للأسماء العامة في أن تكون هذه المناقشات سلسة أو سريعة أو فعّالة

والمسألة هي أننا عندما نتعامل مع هذه الآراء واسعة النطاق، علينا ببساطة تخصيص الوقت للحصول على التوافق في الآراء، ومرةً أخرى، هذا ما تطلبه إجراءات تشغيل المنظمة الداعمة للأسماء العامة أن نقوم به في تحديد التوافق في الآراء. والأمر ليس مجرد صياغة لقواعد الأغلبية البسيطة، بل يتطلب مناقشة مهمة للغاية. ومرةً أخرى، سنعيد التعليقات الخاصة بشأن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات إلى فريق القيادة. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا جزيلاً لك هيذر. البند التالي في أجندة الأعمال الخاصة بنا هو الآليات التصحيحية لحماية الحقوق. وعملية وضع السياسات، بالتأكيد، من الحالة الخاصة للجنة الاستشارية الحكومية لوصول المنظمات الحكومية الدولية للحقوق التصحيحية. وأرسلت منال، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، خطابًا صباح اليوم إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن النزاعات المحتملة بين مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية الدائمة عن حماية المنظمات الحكومية الدولية في نظام اسم النطاق، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الحقوق التصحيحية والنتائج المحتملة من معاينة

المجلس لهذه المسألة. وربما ترغبون في قول بعض العبارات، ومن ثم يمكنني أن أتيح الكلمة لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية للمشاركة في ذلك الأمر.

هيذر فورست: شكرًا لك غيسلان. في الحقيقة أود أن أتيح المجال لإلقاء الكلمة. وللأسف، لم نتلق سوى خطابكم منذ حوالي ساعة و45 دقيقة. وكنّا في منتصف مناقشة المجلس بشأن بند مختلف، ولم يكن لدينا فرصة غير 15 دقيقة قبل القدوم إلى القاعة لمناقشة خطابكم. وقد قرأنا خطابكم ووعينا ما فيه وأخذناه على محمل الجد.

قبل نقل الكلمة، سأقول أننا لم نتخذ أي قرارات فيما يتعلق بالمسألة التي نناقشها الآن، وفي الواقع، أجرينا نقاشًا بالغ القوة هذا الصباح في مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن الخيارات المتاحة لنا إلى الحد الذي كان لدينا فيه شواغل بشأن بعض التوصيات في التقرير النهائي لعملية وضع السياسات، ونناقش في الواقع الخيارات المتاحة أمامنا وما قد نفعله.

وقد أثيرت شواغل، وسنتابع مع أولئك بمزيدٍ من المناقشات بين المجلس مساء الثلاثاء، ولم يُتخذ قرار فعليًا إلى الآن. ونود أن نستخدم ذلك كفرصة لسماع شواغلكم حتى يتسنى طرحها في مناقشاتنا التي نجريها هذا الأسبوع. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا جزيلاً لك هيذر. إنني أرى منال. تفضلي.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: نعم. أقدّم اعتذاري سريعًا عن تأخر الإرسال. لقد كان نتيجة للمناقشات التي دارت أمس، فكان ذلك قرار تم اتخاذه في اللحظات الأخيرة، وأعتذر عن خطاب اللحظة الأخيرة. الكلمة لك غيسلان مرةً أخرى.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لكِ منال. لدي المنظمة العالمية للملكية الفكرية على قائمتي. هل تريد أخذ الكلمة الآن؟

برايان بيكهام: شكرًا لك غيسلان. معكم برايان بيكهام، من المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأود أن أستفسر عن وجهة نظر المجلس بشأن أمر ما. في بيان أبوظبي الخاص باللجنة الاستشارية الحكومية، ذكرت اللجنة " استحضار قيم الانفتاح والشفافية والشمول والتمثيل ونزاهة العمليات، المتجسدة في لوائح ICANN الداخلية وفي إجراءات تشغيل المنظمة الداعمة للأسماء العامة."

وواصلت اللجنة الاستشارية الحكومية تقديم المشورة للمجلس لمراجعة القرارات بشأن هذه المسألة عن كثب، كونها مجموعة عمل تصحيحية لمنظمة حكومية دولية للتأكد من أنها متوافقة مع هذه القيم وتعكس سجل الحقائق الكامل. وبطبيعة الحال، قدمت المنظمة الدولية الحكومية خطابات إلى مجموعة العمل هذه، وهي من رأينا جزءًا مهمًا من سجل الحقائق التي لم يتم تناولها في التوصيات.

كان رد فعل المنظمة الداعمة للأسماء العامة على بيان أبو ظبي هو أن "مجموعة العمل المشار إليها اعتبرت نفسها مفتوحة لتلقي جميع وجهات النظر ذات الصلة بجهودها، وقد عملت بطريقة شفافة وشاملة بالكامل، وتتمتع بتمثيل من طيف واسع من مجتمع ICANN، وشاركت في عملية عمل تعرض تحليل سياسة يتمتع بالنزاهة والصرامة العالية."

في التقرير النهائي من مجموعة العمل هذه، حيث أفهم أن المجلس يجتمع ليقرر كيفية التفاعل، ذكر الرئيس المشارك المستقيل الآن من مجموعة العمل في بيان الأقلية أنه "بعد أربع سنوات من الجهود المبذولة، فشلت مجموعة العمل هذه فشلاً ذريعًا في تقديم توصية سياسية تحل بشكلٍ معقول التحدي المركزي التي واجهته. ومن بين أعضاء مجموعة العمل البالغ عددهم 11 ممن أيدوا التوصية، كانت الأغلبية، التي تبلغ سبعة أعضاء، إما مستثمرو النطاق أو المحامين الذين يمثلون مستثمرين النطاق، ويُطلق عليهم المعنيون بالنطاقات، مما يشير إلى أن عملية الدعوة للتوافق على الآراء الخاصة بمجموعة العمل قد تم الحصول عليها من قبل شريحة قليلة من مجتمع ICANN بمصلحة تجارية كبيرة في النتيجة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ثلاثة أفراد من الخمسة بصفتهم الفردية وهم غير منتسبين لأي مجموعة أو دائرة خاصة بأصحاب المصلحة في ICANN." وسؤالي هو، كيف يمكننا التوفيق بين تقييم مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة لمجموعة العمل وهذا البيان لرئيسها المشارك المستقيل الآن؟ شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لك يا برايان. هناك ارتباط فعلي مع البند السابق بشأن عملية وضع السياسات 3.0، وكيف نضمن أن هناك معاملة متساوية وعادلة لجميع أصحاب المصلحة في عملية المنظمة الداعمة للأسماء العامة؟ لكن سأترك هيذر ترد على ذلك. شكرًا جزيلاً.

هيذر فورست: أود أن أشجع زملائي دونا ورفيق على عدم السماح لي بالاستئثار بالتحدث. ويسرني الرد على ذلك بعدّة طرق. أولها هي أن المسألة تتجلى في أن النتيجة الثانوية لعملية بناء التوافق في الآراء تكون في أغلب الأحيان هي الحالة التي يتعذر فيها التوصل إلى توافق كامل في الآراء. أما بيان الأقلية في عملية وضع السياسات فلم يُسمع به، وهو ليس وضعًا شاذًا، لذلك ليس من المؤكد أننا نستخلص استنتاجات من حقيقة وجود بيان للأقلية. وهذه هي النقطة الأولى التي يجب القيام بها.

أما النقطة الثانية التي يجب القيام بها فهي أنه من الصعوبة بمكان بالنسبة لنا كمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، بصفته من يتولى إدارة عملية وضع السياسات، أن نقوم بأكثر مما يمكن أن نقوله لاستجداء أو مناشدة أجزاء أخرى من المجتمع بأكبر قدرٍ ممكن من الاهتمام للمشاركة في تأدية عملية وضع السياسات. ولا يمكننا إرغام المصالح ومجموعات المصالح وأصحاب المصلحة على المشاركة، وفي هذه الحالة، لدينا في السجلات أن الرؤساء المشاركين كانوا يشاركون في محاولات طوال فترة عملية وضع السياسات للتشجيع على المشاركة الأوسع. وذلك تحدٍ دائم بالنسبة لنا، معني بكيفية ضمان هذا التمثيل داخل عملية وضع السياسات.

أثّر هذين الأمرين بلا شك في التقرير النهائي. قد لا تكونوا على علم بذلك، ولكننا أجرينا مناقشة شاملة بشأن ما يجب القيام به في ضوء بيانات الأقلية والتقرير النهائي في هذا الموقف في شكل ندوة عبر الويب حضرها منذ عدة أسابيع أعضاء مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وطرحنا أسئلة للانتقال إلى العملية، إذا أردتم ذلك، استنادًا إلى ما نفهمه من دورنا ودور مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة الذي يجب أن ينصب على تقييم التقرير النهائي؛ من خلال ما تفعله الآليات التي نتساءل بها عمّا حدث في ذلك التقرير.

أجرينا بعض المناقشات الشاملة على التركيز على أسئلة من قبيل: هل كانت المجموعة قادرة على الإجابة عن الأسئلة التي كانت مخوّلة للإجابة عنها؟ وهل اضطلعت بالتزامها بموجب إجراءات التشغيل للتشاور مع المجموعات الأخرى؟ وألاحظ أن لدينا فترة تعليقات عامة طلبت عددًا من التعليقات فيما يتعلق بعملية وضع السياسات هذه. ولقد اشتركنا في أسئلة وتساؤلات

بالغة الأهمية عن الصلاحية الإجرائية لهذا التقرير النهائي، وأود أن أقول مرةً أخرى إن تلك المناقشات جارية وستستمر طوال هذا الأسبوع. وإنه يتم تدوين أسئلتك يا برايان، وسيتم إدراجها في مناقشاتنا هذا الأسبوع.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لكِ هيذر. لدي جورج من سويسرا على قائمتي. تفضل جورج، الكلمة لك الآن.

ممثل سويسرا: شكرًا جزيلاً. معكم جورج كانسي، لدواعي التسجيل، وأعتذر لأخذ الكلمة مرةً أخرى. أردت فقط الإشارة إلى أننا ندعم النقاط التي قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تعكس موقفًا طويل الأمد لما يسمى ائتلاف المنظمات الحكومية الدولية، وكذلك مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة. وأعتقد أن عملية وضع السياسات هذه لديها العديد من المسائل الإجرائية المختلفة، على الأقل من وجهة نظر خارجية، مع الرؤساء المشاركين، وكان هناك إجراء خاص للنزاع الذي أعتقد أنه كان يجب على هيذر أن توضحه. وإنها حالة خاصة بالفعل ولأي سبب كان، لم يشارك جزء أساسي من المجتمع المتضرر من عملية وضع السياسات هذا بشكلٍ مباشر في مجموعة العمل الخاصة بعملية وضع السياسات على الرغم من وجود إسهامات متأتية من اللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمة الدولية الحكومية لعملية وضع السياسات هذه.

برغم ذلك، أعتقد أنني إذا كنت أتذكر ذلك بصورة صحيحة، حتى في ملخص واحد، لقد شاهدت أنه لم يكن هناك على الأرجح تقبلاً كافيًا من جانب أعضاء مجموعة العمل لهذه الشواغل والمصالح المشروعة من المنظمة الدولية الحكومية وكذلك من اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن الأمر لم يقتصر على النظر في شكليات الإجراء، سواءً تم إجراء المشاورات، وما إذا كانت الإسهامات قد أخذت بعين الاعتبار من وجهة نظر رسمية، وأعتقد أنه يجب علينا النظر في المضمون وتجنب أي صدام لوجهات النظر على أي حال ولهذا السبب أيضًا في الخطاب المرسل إليكم، ويتم إيراد هذه الإشارة إلى التوصية الخامسة من مجموعة التشاور المشتركة. وآمل أن نتمكن من تجنب قطع شوط كبير ثم العودة مرةً أخرى ومحاولة تسهيل الأمور من الآن فصاعدًا إلى المستقبل وتجنب حدوث صراع في هذا الصدد. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا جزيلاً لك جورج. هل هناك المزيد من الطلبات للتحدث؟ للأسف، لقد داهمنا الوقت فعليًا. فإذا أردتم التحدث، يُرجى الإيجاز، أقل من 30 ثانية. ممثل إيران، تفضل.

كافوس أراستيه: نعم، لا أعرف ما إذا كانت 20 ثانية أو 10 ثانية، يمكنني القيام بذلك. أشعر بخيبة أمل من الإجابة الأوّلية وغير المرنة التي جاءت على تعليقاتي. وعلى الرغم من أن اللوائح الداخلية لا تعد اتفاقية ولا دستور لم تصادق عليه أي حكومة، إلا أننا قد نتحمل بعض المسئولية الأخلاقية للموافقة على ذلك. ولكن حتى في الاتفاقية التشريعية، هناك عنصران هما الروح والنص. ويقرأ الرئيس الموقر للمنظمة الداعمة للأسماء العامة النصوص فقط، ولكن يجب أن نقرأ المضمون بما يتماشى مع نص وروح ذلك. وليس هناك ما يمنع أن يكون لدينا درجة من المرونة لإرضاء الأعضاء. وتلك هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فهي بناء التوافق في الآراء، وهو الأمر الذي تم نسيانه في المنظمة الداعمة للأسماء العامة حيث كان لدينا مجموعة تنسيق عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA من أجل نقل الإشراف على وظائف IANA وكان لدينا أيضًا بناء توافق في الآراء. وفي بناء التوافق في الآراء هذا، قيل أنه قبل الطلب من الأقلية تقديم وجهات النظر، من واجب الرئيس الخوض في مناقشات جادة مع مناصري الأقلية من أجل إرضائهم للانضمام إلى عملية التوافق في الآراء. وهذا غير موجود في ميثاقكم. ويجب ألا يسمع الأشخاص مقولة، "حسنًا، أنتم أقلية، امضوا قدمًا في بيان الأقلية الخاص بكم."

يجب على الرؤساء أن يبذلوا كل جهد ممكن للمشاركة في المناقشات مع مؤيدي الأقلية أو داعميهم أو أفراد الأقلية أنفسهم لمحاولة معرفة ما يريدونه، وما هو الموقف اللازم فهمه ومحاولة إرضاءهم إلى أقصى حد ممكن، وكملاذٍ أخير، انتقلوا إلى بيان الأقلية، ولكن ليس على الفور في الاجتماع، ولا تقولوا "عذرًا، أنتم أقلية." فهذا لن ينجح. شكرًا جزيلاً.

غيسلان دي سالينس: شكرًا لك ممثل إيران، على هاتين النقطتين. لقد داهمنا الوقت فعليًا. وسأترك لهيذر الختام، وأشكركم مرةً أخرى لحضوركم. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى المنظمة الداعمة للأسماء العامة في قاعة اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا جزيلاً.

هيذر فورست: شكرًا جزيلاً لغيسلان ومنال والزملاء لوجودهم معنا اليوم. واسمحوا لي بتقديم طلب رجاءً فيما يتعلق بتعليقاتكم بشأن عملية وضع السياسات الخاصة بالآليات التصحيحية لحماية الحقوق. أما التعليقات التي سمعناها هنا اليوم فهي في الواقع محددة للغاية، وتشير إلى الشواغل، إذا كان النص عامًا. وسيكون من المفيد أن نعرب عن بعض الشواغل الخاصة التي قد ننظر إليها في سياق الأسبوع الحالي لأنه لم يفت الأوان بعد، ولم نتخذ قرار بشأن أي شيء، ونحن في صدد النقاش، بالإضافة إلى المسألتان اللتان تم طرحهما هنا اليوم ومزيد من الشواغل المحددة التي يمكن توصيلها إلينا، التي تبلي بلاءً حسنًا في إفادة مناقشتنا. فكلما زادت المعلومات التي لدينا، كان ذلك أفضل لنا. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكِ هيذر على اهتمامك. سنقوم بذلك وأعود إليكم. شكرًا لك غيسلان، وشكرًا لكم جميعًا. وبهذا نختتم جلستنا مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة. ويوجد فترة استراحة انتقالية أعتقد أنها الآن، ويُرجى العودة في الموعد المحدد. شكرًا جزيلاً.

[نهاية النص المدون]